**الدين فى بعض دساتير الدول النصرانية**

**لا يهتم القانون الدولى العام بشأن دين الدولة وإنما يعترف بالدولة الموزعة فى العالم على اساس اقليمى لكن المعروف ان الدول بحسب الدين اربع مجموعات رئيسية :**

**المجموعةالاولى : الدول النصرانية**

**المجموعة الثانية : الدول اللادينية والدول الملحدة**

**المجموعة الثالثة : الدول البوذية والهندوكية والبرهمية**

**المجموعة الرابعة : الدول الاسلامية**

**اما المجموعة الاولى : فلا تكتفى بتعيين دينها بل هى تصريح فى دساتيرها بمذهبها ايضا فهناك دول بروتستانية ودول كاثوليكية ودول ارثوذكية وقد صرحت دسانير معظم الدول الحديثة ولا سيما امم الغرب بأنها تعطى لدين الاكثرية وثقافتهامكانا ممتازا وتعمل على حمايتها وتطرهما :**

**ففى انجلترا : نصت المادة ( 7 ) من وثيقة الحقوق على يسمح لرعايا الكنيسة البروستانية يحمل السلاح لحماية ارواحهم فى حدود القانون وفى المادة ( 8 ) من الوثيقة المذكرة لكاثوليكى ان يرث او يعتلى العرش البريطانى وفى المادة ( 3 ) من قانون التسوية على كل شخص يتولى الملك ان يكون من رعايا كنيسة انجلترا ولا يسمح بتاتا لغير المسيحيين ولا لغير البروتستانيين ان يكونوا اعضاء فى مجلس اللوردات ويعتبر ملك بريطانيا حاميا للكنيسة البروتستانية فى العالم**

**وفى اليونان : تنص المادة ( 1 ) من دستورها على ان المذهب الرسمى لأمة اليونان هو مذهب الكنيسة الارثووذكية الشرقية وفى ( 47 ) من الدستور : كل من يعتلى عرش اليونان يجب أن يكون من أتباع الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية**

**وفى الدنمارك تنص المادة ( 2 ) البند ( 5 ) على أنه يجب أن يكون الملك من اتباع الكنيسة الانجيلية اللوثرية وفى المادة ( 1 ) البند ( 3 ) : إن الكنيسة الإنجيلية اللوثرية هى الكنيسة المعترف بها فى الدنمارك**

**وفى إيرلندة : ينص الدستور على أن الولة تعطى مكانا خاصا للكنيسة الرسولية الكاثولكية المقدسة**

**وفى النرويج : ينص البند الثانى من المادة ( 12 ) على أنه ستظل الكنيسة الانجيلية اللوثرية هى الكنيسة الرسمية فى الدولة وفى الفقرة الثانية من البند الاول : يجب ان يكون الملك من اتباع الكنيسة المذكورة**

**وفى السويد : فى البند الثانى من المادة ( 4 ) : يجب ان يكون الملك من اتباع المذهب الانجيلى الخالص وفى المادة ( 4 ) من الدستور : يجب ان يكون أعضاء المجلس الوطنى من اتباع المذهب الانجيلى**

**وفى كولومبيا : تنص المادة ( 53 ) من الدستور على ضرورة تحسين العلاقات بين الحكومة والكنيسة الكاثوليكية**

**وفى جمهورية كوستاريكا :تنص المادة ( 66 ) من الدستور على أن المذهب الكاثوليكى هو المذهب الرسمى للدولة**

**وفى جمهورية السلفادور : تقرر المادة ( 12 ) من الدستور : أن الدولة تعترف بالشخصية القانونية للكنيسة الكاثوليكية التى يتبعها غالبية السكان**

**وفى اسبانيا : تنص المادة ( 9 ) على انه يجب ان يكون رئيس الدولة من رعايا الكنيسة الكاثولكية وفى المادة ( 6 ) على الدولة رسميا حماية اعتناق وممارسة شعائر المذهب الكاثوليكى باعتباره المذهب الرسمى لها**

**وفى البرتغال : تقول المادة ( 24 ) البند ( 2 ) لما كانت الجماعات البشرية البرتغالية التى ترعاها الكنيسة الكاثوليكية عبر البحار تعتبر اداة لنشر المدنية والنفوذ القومى ومراكز لتدريب الرجال للخدمة فى تحقيق الغايات فإن الدولة تعترف لها بالشخصية القانونية وعليها حمايتها ومساعدتها باعتبارها مراكز ثقافية هامة**

**وفى جمهورية الباروجواى : تنص المادة ( 3 )على : ان على الحكومة الفدرالية ان تحمى الكنيسة الرسولية**

**وفى بورما : تنص المادة ( 1 ) من الدستور على ان الدولة تعترف بالديانة الخاصة للديانة البوذية باعتبارها دين الاكثرية الساحقة\**

**وفى بلاد التايلاندي : تنص المادة 7 من الدستور على ان الملك يعتنق الديانة البوذية ويقدس شعائرها**

**علق على هذه الظاهرة الامير شكين أرسلنا " فقال فى مجلة المسلمون المجلد الخامس العدد الثالث ص 51 – 54 " ( خرافة فصل الدين عن السياسة فى اوروبا التى لاتزال يتشدق بها بعض المضللين فى الشرق : ليس لها اصل إلا بالمعنى الادارى الذى هو جار ايضا فى بلاد الاسلام فالحكومات الكاثوليكية بأجمعها مرتبطة اشد الارتباط بالدين الكاثوليكى إلا فرنسا بل إن الدولة الفرنسية التى يزعم بعضهم انها حكومة لا دينية هى اشد الدول حماية للنصرانية عموما وللكاثولكية خصوصا واما الدول البروتستانية فكلها تعلن ان ثقافتها مسيحية وان مدنيتها انجيلية وانها لا تحيد عن هذا الطريق**